مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (06)، العدد (02) / 2020
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

القيمة المضافة لمعايير التدقيق الجزائرية في الوسط المهني للتدقيق الخارجي في الجزائر- دراسة استطلاعية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الجزائريين

The Added Value of The Algerian Auditing Standards in The Professional Environment of External Auditing in Algeria A survey study of a sample of Algerian Account Governors

جميلة مروان [1]، عمر محي الدين محمود[2]
[1] المركز الجامعي تيسمسيلت (الجزائر)
[2] المركز الجامعي تيسمسيلت (الجزائر)

تاريخ الاستلام:15-05-2021 **تاريخ القبول:** 29-10-2021 **تاريخ النشر:** 11-11-2021

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز القيمة المضافة الناتجة عن الإلتزام بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية على مستوى الأداء المهني لممارسي التدقيق الخارجي, ومعرفة دور هذه المعايير في إدخال تحديثات وتحيينات في البيئة المهنية للتدقيق بالتّأكد من مدى توافقها وانسجامها مع النّصوص التشريعية المهنية, حيث تمّ سرد أهم نقاط التحوّل في تاريخ المهنة بالجزائر, وتمّ إعداد استبانة وفقا لنموذج ليكرت الخماسي, وتوزيع الإستقصاءات على عينة من محافظي الحسابات الجزائريين, وتمّ تحليل مفردات الإستبيان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS 25, وخلصنا إلى أنّ معايير التدقيق الجزائرية لا تتعارض مع محتوى البيئة التشريعية المهنية, كما أنّها معايير مكمّلة للمعايير المحلّية إذ أنّها قدّمت إضافات وشروحات جديدة للوسط المهني, بحيث قاربت مستوى الأداء المهني المحلي من نظيره الدولي.

الكلمات المفتاحية: بيئة تدقيق جزائرية؛ معايير الأداء مهني؛ معايير التدقيق الجزائرية؛ محافظ حسابات.
تصنيف JEL: M42؛ M49

Abstract: This study aims to highlight the added value resulting from the commitment to apply the Algerian Auditing Standards on the level of professional performance of external auditing practitioners, and to know the role of these standards in introducing updates in the professional environment for auditing to ensure their compatibility and consistency with the professional legislative texts, where the most important turning points in the history of the profession in Algeria were listed, a questionnaire was prepared according the five-tiered Likart ladder, and the questionnaire was distributed among a sample of Algerian account governors, the questionnaire items were analyzed using the statistical analysis program SPSS 25, and we concluded that the Algerian Auditing Standards do not contradict the content of the professional legislative environment, as they are complementary to local standards as they provided new additions and explanations to the professional milieu, bringing the level of local professional performance closer to that of its international counterpart.

Keywords: Algerian audit environment; Professional performance standards; Algerian auditing standards; Account governor.
Jel Classification Codes: M40؛ M49

المؤلف المرسل: جميلة مروان، merouane.djamila@cuniv-tissemsilt.dz

1. مقدمة

بعد تبنّي الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية, برزت حتمية إعتماد هذه الأخيرة, وإدراج إصلاحات عديدة طالت مهنة المحاسبة وأثرت الأداء المهني المحاسبي وبلورت مخرجاته, وباعتبار التدقيق المرحلة النهائية في الدراسات المحاسبية ظهرت حتمية مسايرة التغيّرات الحاصلة باعتبار مخرجات المحاسبة مدخلات للتدقيق, فوجب إدخال تعديلات في القوانين والتّنظيمات المهنية المعنية بممارسة التدقيق بغية اللّحاق بالممارسات الدولية وتقليص التفاوت معها وصولا إلى إدراك ضرورة تبنّي معايير تدقيق جزائرية تعمل على الرّفع من مستوى الأداء المهني وتوحيد الممارسات المهنية المحلية, وزيادة الثّقة في المعلومات المعروضة في محتوى تقارير محافظي الحسابات الجزائريين.

وفي ظل التغيّرات الواقعة مؤخرا في مهنة التدقيق الخارجي, لجأت الجزائر إلى الإستعانة بمعايير التدقيق الدولية لتطوير معاييرها الوطنية, فتمّ بذلك تبني معايير التدقيق الجزائرية, وبهدف معرفة الجديد الّذي قدّمته هذه المعايير والإنعكاس النّاجم عن تبنّيها على مهنة التدقيق الخارجي وضعنا الإشكالية التّالية:

الإشكالية: ما هي القيمة المضافة الّتي قدّمتها معايير التدقيق الجزائرية لمهنة التدقيق الخارجي بالجزائر؟

حيث انبثقت عن إشكالية دراستنا التّساؤلات الفرعية التالية:

هل البيئة الجزائرية للتدقيق مكيّفة ومعدّة بشكل مناسب يتوافق مع الهدف المرجوّ من تبنّي معايير التدقيق الجزائرية؟

هل معايير التدقيق الجزائرية مكمّلة أم بديلة عن معايير الأداء المهني المحلّية المعمول بها؟

هل أصبح كل من محافظ الحسابات والخبير المحاسب في غنى عن المعايير المهنية ويكتفي فقط بمعايير التدقيق الجزائرية؟

وبهدف الإجابة عمّا سبق طرحه وضعنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تمّ تبني معايير التدقيق الجزائرية في بيئة تشريعية ومهنية تضمن تحقيق الهدف المرجوّ من تبنّيها.

الفرضية الثانية: معايير التدقيق الجزائرية مكمّلة لمعايير الأداء المهني وقدّمت إضافات جديدة للمهنة حفّزت محافظ الحسابات والخبير المحاسب الجزائري على العمل بها.

الفرضية الثالثة: يستطيع محافظ الحسابات والخبير المحاسب مزاولة مهنته بالإعتماد على معايير الأداء المهني ومعايير التدقيق الجزائرية معا.

أهداف البحث:

يتجسّد الهدف العام للدراسة في معرفة القيمة المضافة النّاتجة عن الإلتزام بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية في الوسط المهني, ويتمّ تحقيق هذا الهدف من خلال تحديد مدى كفاية البيئة التّنظيمية والتّشريعية لتحقيق أهداف تبنّي معايير التدقيق الجزائرية, والإطلاع على مدى مساهمتها في تحيّين معايير الأداء المهني المعتمدة من قبل محافظ الحسابات الجزائري, والتّأكد من درجة الإلتزام بتطبيقه.

منهج البحث:

استخدمنا عدّة مناهج للوصول لأهداف الدراسة, حيث اتّبعنا منهج السّرد التاريخي من خلال عرض أهم القوانين والتّنظيمات التّشريعية السّارية المفعول المنظّمة للمهنة, كما انتهجنا المنهج التحليلي ولجأنا للمقارنة بغية استنباط أهم الإضافات المقدّمة من معايير التدقيق الجزائرية للمهنة, وختمنا دراستنا بالمنهج الإستقرائي بإجراء إستبيان واستعمال إستمارات الإستقصاء الموزّعة على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين ومعالجتها ببرنامج التحليل الإحصائي Spss 25.

الدراسات السابقة:

علي بن قطيب والسعيد قاسمي: الهدف من الدراسة هو تحديد العلاقة بين التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات كمتغيّر مستقل ومتغيّر جودة المعلومات المحاسبية كمتغيّر تابع, حيث تمّ تصميم إستبيان باستعمال برنامج SPSS برنامج الحزم الإحصائية لعيّنة دراسة بحجم 30 محافظ وخبير حسابات بولاية التيارت. وخلصت الدراسة إلى أنّ لتكنولوجيا المعلومات والإتصال دور في عملية التدقيق بتأثيرها إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية.

قادري عبد القادر: هدفت الدراسة إلى دراسة الجوانب الفنّية لتقرير التدقيق من قبل المدقق الخارجي بالإستناد على معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية المتعلّقة بتقارير محافظ الحسابات, حيث كان هدف الدراسة الأساسي معرفة مدى التّقارب في إعداد تقارير التدقيق بين كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية, ومعرفة إتجاه التّطابق بينهما, وذلك باستعمال مقياس ليكارت حيث خلصت الدراسة إلى وجود تطابق شبه تام بين متطلبات إعداد التقارير وفقا لمعايير التدقيق الدولية وما يقابلها من متطلبات في معايير تقارير محافظ الحسابات.

بن قارة ايمان: هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر وأهم الإصلاحات الّتي مسّت المنظّمات المهنية والهيئات المشرفة عليها وما مدى توافقها مع معايير التدقيق الدولية, أين تمّ استخدام المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإستقرائي لعينة من المهنيّين والأكاديميّين في مجال المحاسبة والتدقيق وعددها 30, وتمّ تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. خلصت الدراسة إلى وجود توافق بين الممارسة المهنية للتدقيق مع المعايير الدولية للتدقيق وإلى أنّه وبالرغم من وجود كمّ هائل من القوانين المنظّمة للمهنة إلّا أنّها تبقى مجرد نصوص قانونية مجمّدة في الجرائد الرسمية ولم تطبّق في الميدان المهني.

لخذاري عبد الجليل: هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مخاطر المراجعة على جودة المراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية وما مدى قيام المراجع الخارجي في البيئة الجزائرية بتفهّم عناصر مخاطر المراجعة وتقييمها, حيث تمّ استخدام برنامج SPSS لمعالجة بيانات عيّنة مكوّنة من 120 أكاديمي وممارس للمهنة من ذوي الإختصاص, وخلصت الدراسة إلى أنّ المراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية تمتاز بجودتها العالية وأنّ المراجع الخارجي يقيّم ويضبط مخاطر المراجعة.

تميّزت دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها تسلّط الضوء على أهم الإضافات التي قدّمتها معايير التدقيق الجزائرية لمهنة التدقيق الخارجي, وعلى بداية التوجه من فكر الإلزام القانوني للتدقيق إلى فكر الإلزام الإقتصادي.

2. البيئة الجزائرية للتدقيق ومعايير التدقيق الجزائرية

1.2. البيئة الجزائرية للتدقيق:

1.1.2. معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر:

بالرّغم من الإصلاحات الهيكلية الّتي أدخلها القانون 08/91 المتعلّق بمهن الخبير المحاسب, محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد, بقيت المهنة المحاسبية بعيدة عن وظيفة إصدار المعايير لاقتصار دور وزارة المالية والّتي تعتبر الهيئة الوصّية لتنظيم المحاسبة في الجزائر, على تقديم الإستشارة والمساهمة في التّكوين وإهمال المجال الخاص بتطوير وتفعيل المهنة. (زوهري، 2015، صفحة67)

حيث اعتبرت هذه الفترة بمثابة التّطبيق الفعلي لمحافظة الحسابات وذُعِّمت بمعايير الأداء المهني أو الواجبات المهنية لمحافظ الحسابات الصّادرة عن وزير الإقتصاد سنة 1994, والّتي شرحت مهام محافظ الحسابات وتقاريره وعرض العناية المهنية الواجب وضعها قيد التّنفيذ من قبل محافظ الحسابات منذ قبوله للعهدة بعد تأكّده من عدم وقوعه في حالات التّنافي والموانع القانونية والتّنظيمية, وتكوين ملفات العمل, ومن ثمّ أخذ معلومات عامة حول الشركة محل المراقبة ,وتقييم نظام رقابتها الداخلية ليتمكّن من إعداد برنامج عمل مناسب لفحص الحسابات, والتّصريح بالأعمال الغير الشّرعية لوكيل الجمهورية إن وجدت إلى غاية إعداد التقرير النهائي. (سفاحلو، 2017 ، صفحة 230)

وبالقرار الصّادر عن وزير الإقتصاد 94 /02/ 103 /SPM بتاريخ: 1994/02/02 تمّ تحديد 6 توصيات إلزامية ينبغي على محافظ الحسابات إتّباعها نختصرها فيما يلي:

–التقارير: وتتضمّن التقارير التالية:

– تقرير عام حول مصادقة الحسابات السّنوية.

– تقرير خاص حول الإتفاقيات المنظّمة.

– مداخلة عند حضور مجلس الإدارة. (بوتين، 2005، صفحة 28)

–التّصريح بالأعمال الغير الشّرعية: يجب توفّر عنصرين: العنصر المادي والإرادي في عملية الغش, حينها يعمل المراجع على إخبار وكيل الجمهورية كتابيا بواسطة رسالة مؤرّخة وممضاة من طرفه بالأعمال المكتشفة.

–مسلك محافظ الحسابات: حيث يتوجّب عليه إتباع الخطوات الآتية بغية جمع أدلة الإثبات:

– التّأكد من سلامة تعيّينه والحصول على معلومات عامّة حول المؤسّسة بغية إعداد الملف الدائم وبرنامج عمله.

– فحص و تقيّيم نظام الرقابة الداخلية.

– التّأكد من احترام المبادئ المحاسبية.

– التّأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية المولّد للقوائم المالية المعدّة بناءا على مسؤولية الإدارة وإشرافها.

–فحص الحسابات: وترتبط هذه المرحلة بالمرحلتين اللّتان سبقتاها, وذلك من خلال مراجعة أرصدة بنود الميزانية وقائمة الدخل باستعمال تقنيات السّبر واتّباع النهج الّذي يراه مناسبا لإبداء رأيه.

2.1.2. القوانين والمراسيم التّنفيذية:

- القانون 10-01 المؤرّخ في: 2010/06/29, والصّادر بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 42 الصّادر في: 2010/07/11, والمتعلّق بمهنة الخبير المحاسب, محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد, حيث يُعَّد هذا القانون نقطة تحوّل مهمّة في مسار مهنة التدقيق المحاسبي والمالي الجزائري وأوّل خطوات تكييف البيئة المهنية للتدقيق في الجزائر بتضمنه لـ: 12 فصلا تنطوي على 84 مادة.

-المرسوم التّنفيذي 10-02 المتعلّق بمجلس المحاسبة والهادف إلى تتميم الأمر: 95-20 المؤرّخ في: 1995/07/17 والمتعلّق بنفس الأمر, حيث صدر بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 50 الصّادر في: 2010/09/01.

-المرسوم التّنفيذي 10-08 المؤرّخ في: 2010/10/27, والمتضمّن الموافقة على المرسوم التّنفيذي السّابق المتعلّق بمجلس المحاسبة, الصّادر بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 66 الصّادر في: 2010/11/03.

-المراسيم التّنفيذية: 11-24, 11-25, 11-26, 11-27, 11-28, 11-29, 11-30, 11-31 و 11-32 المؤرّخة في: 27 جانفي 2011, والمتعلّقة أساسا بالتغيّرات الّتي مسّت السّلطة الّتي تحكم مهنة المحاسبة في الجزائر, وتوضّح الصلاحيات, وتحدّد تشكيلة كل من: المجلس الوطني للمصّف الوطني للخبراء المحاسبين, المجلس الوطني للمحاسبة, المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات, المجلس الوطني للمنظّمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين, اللّجنة الخاصّة المكلّفة بتنظيم إنتخابات المجالس الوطنية للمصّف الوطني للخبراء المحاسبين, والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات, والمنظّمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين, الصّادرة بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 07 الصّادر في: 2011/02/02 والّتي تصبّ في سياق التّحديثات والمستجدّات الواقعة على مستوى السّلطة المشرفة على مهنة المحاسبة والتدقيق بالجزائر, حيث تمّ تعديل العديد من أحكام القانون 91-08.

-المراسيم التّنفيذية: 11-72, 11-73, و11-74 المؤرّخة في: 16 فيفري 2011, الّتي تحدّد الشهادات الجامعية الّتي تمنح حق المشاركة في مسابقة المعهد للإلتحاق بمعهد التّعليم المتخصّص بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات, كيفية ممارسة المهنة التضامنية لمحافظة الحسابات وشروط وكيفية تنظيم الإمتحان النهائي بصفة إنتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب, الصّادرة بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 11 الصّادر في: 2011/02/20.

-المرسوم التّنفيذي: 11-202 المؤرّخ في: 26 ماي 2011, الّذي يحدّد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها وآجالها وإرسالها, الصّادر بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 03 الصّادر في: 2011/06/01.

-المرسوم التّنفيذي: 11-393 المؤرّخ في: 24 نوفمبر 2011, والّذي يحدّد شروط وكيفية سير التربّص المهني, واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات, والمحاسبين المعتمدين, الصّادر بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 65 الصّادر في: 2011/11/30.

-المرسوم التّنفيذي: 12-288 المؤرّخ في: 21جويلية 2012 ويتضمّن إنشاء معهد التّعليم المتخصّص لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات, الصّادر بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 43 الصّادر في: 2012/07/25.

-المرسوم التّنفيذي: 13-10 المؤرّخ في: 13 جانفي 2013, الصّادر بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 30 الصّادر في: 2013/01/16, الّذي يحدّد درجة الأخطاء التّدريبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب, محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم, وكذا العقوبات الّتي تقابلها.

-المرسوم التّنفيذي: 13-171 المؤرّخ في: 23 أفريل 2013, الّذي يعدّل ويتمّم المرسوم التّنفيذي: 11-74 المؤرّخ في: 16 فيفري 2011, الصّادر بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 27 الصّادر في: 2013/05/05, الّذي يحدّد شروط وكيفيّات تنظيم الإمتحان النهائي بصفة إنتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب.

-القرار الصّادر بالجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 48 الصّادر في: 2013/09/29, المتعلّق بتحديد شروط المساحة والمرافق الصحيّة والتّجهيزات الواجب توفّرها في المحل المهني للخبير المحاسب, محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

-قرار مؤرّخ في: 24 جوان 2013, الّذي يحدّد محتوى تقارير محافظ الحسابات.

-قرار مؤرّخ في: 12 جوان 2014, الّذي يحدّد كيفيّات تسليم تقارير محافظ الحسابات, الصّادر بالجريدة الرّسمية العدد: 24 الصادر في: 2014/04/30.

-المقرّر 002: تضمّن أربعة معايير وهي:

المعيار 210: إتفاق حول أحكام مهام التدقيق, المعيار 505: التّأكيدات الخارجية, المعيار 560: أحداث تقع في إقفال الحسابات والأحداث اللّاحقة, المعيار 580: التّصريحات الكتابية. (المقرر رقم 002 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق، 2016 ، صفحة 3)

-المقرّر 150: تضمّن أربعة معايير وهي:

المعيار 300: تخطيط تدقيق الكشوفات المالية, المعيار 500: العناصر المقنعة, المعيار 510: مهام التدقيق الأوّلية-الأرصدة الإفتتاحية, المعيار 700: تأسيس الرّأي وتقرير التدقيق للكشوفات المالية. (المقرر رقم 150 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق، 2016، صفحة 2)

-المقرّر 23: جاء بالمعايير التّالية:

المعيار 520: الإجراءات التحليلية, المعيار 570: إستمرارية الإستغلال, المعيار 610: إستخدام أعمال المدققين الداخليّين, المعيار 620: إستخدام أعمال خبير معيّن من قبل المدقق. (المقرر رقم 23 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق، 2017، صفحة 2)

-المقرّر 77: وتضمّن هو الآخر أيضا أربعة معايير وهي:

المعيار 230: وثائق التدقيق, المعيار501: العناصر المقنعة-إعتبارات خاصة, المعيار 530: السّبر في التدقيق, المعيار 540: تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقة والمعلومات الواردة المتعلّقة به. (المقرر رقم 77 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق، 2018، صفحة 2)

-القرارات الوزارية المتعلّقة بالمعهد المتخصّص لمهنة المحاسب ومسار التّكوين المتخصّص للحصول على شهادة خبير محاسب وشهادة محافظ حسابات: صدرت ضمن الجريدة الرّسمية الجزائرية العدد: 45 الصّادر في: 2017/07/30.

2.2. معايير التدقيق الجزائرية:

1.2.2. تعريف معايير التدقيق الجزائرية:

قام المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق لجنة التقييس والممارسات المهنية بإصدار المعايير الجزائرية للتدقيق ووضعهم حيّز التّنفيذ, هذه المعايير قابلة للتعديل والإضافة والتجديد طبقا لظروف التطوّر الإقتصادي ومقتضيات التّطبيق الجزائري للمعايير الدوليّة, وهي بمثابة مرجع يسترشد به المهنيّين من أجل أداء مهمّتهم والخروج بتقرير ذي جودة عالية يفيد كل من المساهمين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم. (صنهاجي، عوادي، و عمامرة، 2017، صفحة 427)

2.2.2. أهمية معايير التدقيق الجزائرية:

باستيحاء الجزائر لمعاييرها الوطنية من المعايير الدولية للتدقيق نخلص إلى أنّ أهمية هذه الأخيرة هي نفسها أهمية المعايير الدولية للتدقيق وهي:

- تمثّل المعايير إطار العمل الّذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيّين وتوجيههم في أداء العمل بشكل أمثل. (بكيحل، 2018، صفحة 122)
- لزوم الإعتماد عليها والعمل بها لانتشار الشركات المتعدّدة الجنسّيات. (سعيدي، 2017، صفحة 187)
- تشجّع على التّعاون بين مكاتب التدقيق المحليّة والدولية. (نشوان، 2016، صفحة 1043)

3.2.2. تحديثات وإضافات معايير التدقيق الجزائرية:

يعّد إصدار معايير التدقيق الجزائرية وفقا لـ 4 إصدارات متتالية, ثاني تكيّيف للبيئة المهنية الجزائرية للتدقيق, حيث تناولنا في الجدول (1) كل معيار وما يوافقه من مواد قانونية وتشريعات تضمّنتها البيئة المهنية, في حين تطرّقنا في الجدول (2) إلى أهم التّحديثات والإضافات الّتي قدّمتها معايير التدقيق الجزائرية للوسط المهني, ومن الملاحظ نظريا بمقارنة معايير الأداء المهني الصّادرة بناءا على قرار وزير الاقتصاد 94 /02/ 103 /SPM, والنّصوص التّشريعية المعمول بها, وإصدارات معايير التدقيق الجزائرية, نجد أنّ المعايير الجزائرية جاءت متوافقة مع البيئة الجزائرية للتدقيق, فقد كان البعض منها موسّعا وموضّحا أكثر لممارسات المهنة, والبعض الآخر اعتبر كإضافة تامّة. أنظر الجدول(1) والجدول(2).

3. الدراسة الميدانية

1.3 عينة الدراسة:

بعد فرز وتحديد الإستمارات الصالحة من الإستمارات المسترجعة من قبل محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الجزائريين, وجدنا أنّ عدد الإستمارات الّتي يمكن الإعتماد عليها هو 150 إستمارة.

2.3 هيكل الإستبيان:

تضمّنت إستمارة الإستبيان 29 عبارة بوّبت إلى قسمين أساسيين هما:

القسم الأول: تضمّن 05 عبارات, الغرض منها هو جمع البيانات والمعلومات الشخصيّة عن أفراد العيّنة.

القسم الثاني: تمّ تقسيم هذا القسم إلى ثلاثة محاور رئيسة وهي:

المحور الأول: تضمّن 10 عبارات هدفت إلى معرفة مدى تكيّيف وملائمة البيئة المهنية الجزائرية لتبنّي معايير التدقيق الجزائرية.

المحور الثاني: تضمّن 07 عبارات بغية معرفة إن كانت معايير التدقيق الجزائرية مكمّلة أم بديلة عن معايير الأداء المهني.

المحور الثالث: تضمّن هو الأخير 07 عبارات هدفت إلى معرفة درجة إعتماد المدقق الخارجي على معايير التدقيق الجزائرية ومعايير الأداء المهني معا.

3.3 معالجة الإستبيان:

تمّ معالجة وتحليل إجابات أفراد العيّنة بواسطة برنامج Spss الإصدار (25), وكانت الأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليل مخرجات هذا الإستبيان كالآتي: التكرارات والنّسب المئوية, المتوسّطات الحسابية والإنحرافات المعيارية, معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات وصدق الإستبيان, معامل الإرتباط بيرسون.

بغية تحديد درجة الموافقة المتعلّقة بعبارات ومحاور الدراسة, تمّ الإستعانة بمقياس ليكرت الخماسي, وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3). أنظر الجدول (3).

تمّ حساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات عن طريق حساب المدى (5-1=4), ثمّ قسّمناه على عدد الفئات (5), فتحصّلنا على الطول الفعلي لكل مجال موافقة و الّذي يساوي 0.8.

1.3.3 الخصائص الديموغرافية لعيّنة الدراسة:

تمّ التطرّق للخصائص الديموغرافية للعيّنة المشاركة في الدراسة من خلال نوع الجنس, العمر, المستوى الوظيفي, المستوى الدراسي وعدد سنوات الخبرة. أنظر الجدول (4).

-الجنس: يتّضح من خلال بيانات الجدول رقم (4) أنّ الجنس الطّاغي على أفراد العّينة هو: الذكور بنسبة 96.7% في حين كانت نسبة الإناث 3.3%, ممّا يؤّكد أنّ مهنة التدقيق الخارجي محتكرة بشكل كبير من قبل الذكور, ونفسّر هذا الأمر بطبيعة مهام المدقق الخارجي والمرتبطة بعدّة إعتبارات كالتنّقل مثلا إلى المؤسّسات محل التدقيق ممّا يفسّر علو هذه النسبة لصنف الذكور.

-العمر: إعتمادا على نتائج الجدول يتّضح لنا أنّ أعلى نسبة هي 57.3%, حيث تمثّل الفئة العمرية الرابعة (أكثر من 50 سنة), تليها الفئة العمرية الثانية (من 41 إلى 45 سنة) بنسبة 16.7%, ثمّ الفئة العمرية الأولى (من 36 إلى 40سنة) بنسبة 13.3 %, وأخيرا الفئة العمرية الثالثة (من 46 إلى 50سنة) بنسبة 12.7%.

يفسّر هذا التوزيع العمري لأفراد العيّنة بتوجّهنا إلى الأفراد ذوي المسيرة المهنية الطويلة في مجال التدقيق الخارجي, والمستوى الدراسي العالي, لذا نجد أنّ الفئة العمرية الرابعة (أكثر من 50 سنة) هي الّتي حازت على أعلى نسبة من بين باقي الفئات العمرية بسبب ما سبق شرحه.

-المستوى الوظيفي: يتّضح من خلال بيانات الجدول أن أغلبيّة أفراد العيّنة هم محافظي حسابات بنسبة 96%, والنسبة الباقية المتمثلة في 4%, كانت للخبراء المحاسبين, ويفّسر هذا بكثرة المهنيّين المسجّلين كمحافظي حسابات على المستوى الوطني مقارنة بالمسجّلين كخبراء محاسبين.

-المستوى الدراسي: يتّضح من خلال بيانات الجدول أنّ أكثر أفراد العيّنة هم من الحائزين على شهادة الليسانس بنسبة 76.7%, في حين بلغت نسبة الحائزين على دراسات عليا 10.7%, أمّا فئة «غير ذلك» فكانت بنسبة 8%, وأخيرا فئة الحائزين على شهادة تقني سامي بنسبة 4.7%, ويفسّر هذا التّباين في النسب بتوفّر الخلفية العلمية ومستوى التّكوين العلمي اللاّزمين واللّذان يسمحان بمزاولة مهنة التدقيق الخارجي على مستوى التراب الوطني.

-عدد سنوات الخبرة: إعتمادا على نتائج الجدول يتضح لنا أنّ أعلى نسبة هي 30 %, حيث تمثّل الفئة الرابعة (من 15 سنة إلى 20 سنة), تليها مباشرة وباختلاف طفيف جدّا الفئة الخامسة (أكثر من 20 سنة) بنسبة 29.3%, ثمّ الفئة الثانية (من 6 سنوات إلى 10 سنوات) بنسبة 15.3%, تليها الفئتين الأولى والثالثة معا (من سنة إلى 5 سنوات, ومن 10 سنوات إلى 15 سنة) بنفس النسبة وهي 12.7%, ويفسّر هذا بتركيزنا على المهنيّين ذوي المسيرة المهنية الطويلة والخبرة الواسعة للإجابة على أسئلتنا, بغية إضفاء ثقة ومصداقية أكثر على دراستنا.

2.3.3 صدق وثبات الإستبيان:

بهدف التمّكن من الوثوق بنتائج ودّقة البحث, وجب علينا التّأكد من جودة الإستبيان وذلك من خلال التحّقق من صدقه وثباته, فثبات الإستبيان يعني إعطاء نفس النتيجة لو تمّ إعادة توزيعه لأكثر من مرّة تحت نفس الشروط والظروف, في حين صدق الإستبيان يهدف إلى تحديد مدى اتّساق كل عبارة مع المحور التّابعة له. وللتّأكد من صدق الإستبيان, إستعملنا معامل ألفا كرونباخ, وحسبنا معاملات الإرتباط بيرسون.

بعد تصدير الردود لبرنامج Spss 25, تمّ حساب معامل ألفا كرونباخ, فجاءت النتائج في كل من الجدولين: الجدول رقم (5) والجدول رقم (6). أنظر الجدول (5) والجدول (6).

من الجدول (5) يتّضح لنا أنّ معامل ألفا كرونباخ للإستبيان ككل جاء بقيمة 0.986 أي أكبر من 0.9(ألفا كرونباخ ≤0.9), وهي قيمة ممتازة, كما أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحاور الثلاثة تراوحت ما بين (0.896-0.930), أي أنّها تراوحت بين القيمة

الجيّدة: ($0.9 \leq \alpha \geq 0.8$) والقيمة الممتازة ($\alpha \leq 0.9$). وهذا ما يؤكّد لنا أنّ الإستبيان يتميّز بثبات ممتاز. أنظر الجدول (5). (statistic how to)

وبالنّظر إلى الجدول (6) نجد أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ لعبارات المحاور الثلاثة تراوحت بين قيمة 0.873 الموافقة للعبارة (1) من المحور الثاني وهي أقل قيمة لقيم العبارات وقيمة ألفا كرونباخ 0.928 الموافقة للعبارة (9) من المحور الأوّل والّتي تمثّل أقصى قيمة من بين القيّم. وكلّها قيم ممتازة وجيّدة عكست ثبات أداة القياس.أنظر الجدول (6).

أمّا الجدول (7) فيبيّن وجود إرتباط جدّ قويّ بين كل من المحاور الثلاثة للإستبيان والإستبيان ككل, حيث أنّ معاملات الإرتباط تتراوح بين: (0.838- 0.955), أي أنّها تنتمي إلى مجال أكبر من 0.70, إذن فهي معاملات جدّ قوّية وموجبة, وتدّل على إتّساق المحاور الثلاثة فيما بينها والمقياس ككل, وهذا دليل على صدق الأداة. أنظر الجدول (7).

3.3.3 تحليل النتائج:

يتعلّق القسم الثاني من الإستبيان بمحاور تناولت الفرضيات الثلاثة, لذا سنتناول كل فرضية على حدى.

1.3.3.3 تحليل نتائج المحور الأول:

الجدول (8) يتناول إجابات عن عبارات المحور الأول المرتبط بالفرضية الأولى الّتي جاء فيها أنّه: تمّ تبني معايير التدقيق الجزائرية في بيئة تشريعية ومهنية تضمن تحقيق الهدف المرجوّ من تبنيها. أنظر الجدول (8)

إستنادا إلى نتائج الجدول رقم (8) نلاحظ أنّ تبنّي (معايير التدقيق الجزائرية) NAA أخذ بعين الإعتبار الممارسة المهنية في الجزائر بعدم إلغاءه للمنهجية السابقة, وهذا بالنّظر إلى المتوسّط الحسابي الّذي قدّر بـ 3.49 والّذي ينتمي للفئة الثانية من سلم ليكارت الخماسي(3.4-4.2), الّتي توافق درجة الإيجاب بالموافقة.

كما أنّ عدم صدور NAA في الجريدة الرّسمية وإصدارها ضمن مقرّرات لم يمنحها خاصّية الإجبارية, وهذا ما فسّره المتوسّط الحسابي الّذي بلغ 3.41 المنتمي للفئة الثانية الّتي تدلّ على الموافقة بناءا على سلم ليكارت الخماسي.

رغم كل التّشريعات والقوانين الصادرة لا تزال البيئة المهنية تشوبها النّقائص وغنّية بالثّغرات الّتي تعيق تقدم مستوى المهنة والرّقي به إلى المستوى الدولي, وهذا نظرا إلى المتوسّط الحسابي البالغ 3.51 الّذي ينتمي للفئة الثانية من سلم ليكارت الخماسي (3.4-4.2), الّتي توافق درجة الإيجاب بالموافقة.

لم يتم إكمال إصدار 20 معيار الباقي من NAA لعدم جاهزية البيئة الحالية لتطبيقها, هذا ما يفسّره لنا المتوسّط الحسابي 3.63 والمشير إلى درجة الموافقة بإنتمائه للفئة الثانية من سلم ليكارت الخماسي.

كما نلاحظ أنّ كل من القانون 10-01 وما تلاه من مراسيم وقرارات الّتي جاءت لخلق بيئة مهنية تمتاز بمهنيّين ذوي تأهيل علمي وكفاءة مهنية ترفع من واقع مستوى الأداء المهني بالجزائر لم تحقّق كلّيا الهدف الموضوع لسنّها, وتبعا لتفسير المتوسّط الحسابي الّذي بلغ 3.25 والدّال على الفئة الثالثة التي تمثّل درجة الحياد.

إنّ تبني NAA كان الحل الأمثل للرّقي بمستوى الممارسة المهنية بالجزائر, باعتبار أنّ المتوسّط الحسابي 3.53 وبالنّظر إلى المتوسّطات الحسابية لعبارات المحور ككل, نلاحظ أنّها تتراوح ما بين 3.22-3.63 وهي متوافقة مع الفئة الدّالة على الإيجاب وفقا لسلم ليكارت الخماسي (3.4-4.2).

كما نلاحظ أنّ الإنحراف المعياري للمحور الأول بلغ 0.145 وهي قيمة منخفضة عبّرت عن تجانس و عدم تشتّت الإجابات.

من خلال النتائج المتحصّل عليها من الجدول رقم (8) يتبيّن لنا أن أغلبيّة أفراد العيّنة موافقون بالإيجاب على معظم عبارات المحور الأول (6 عبارات تمّ الموافقة عليها في حين 4 عبارات كانت محلّ الحياد), حيث بلغ المتوسّط الحسابي للمحور ككل 3.40 أي أنّه يمثّل قيمة فاصلة تنتمي إلى الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي: (3.40-4.20), وهي الفئة الّتي تشير إلى درجة الموافقة والفئة الثالثة (2.6-3.4) الّتي تشير إلى الحياد.

وبناءا عليه يمكن الحكم على إتجاه أفراد العيّنة بأنّهم في نقطة فاصلة ما بين الحياد والموافقة على فرضية أنّه: تمّ تبني معايير التدقيق الجزائرية في بيئة تشريعية ومهنية تضمن تحقيق الهدف المرجوّ من تبنيها.

وكخلاصة لتحليل نتائج هذا المحور يمكننا القول بأنّ البيئة التشريعية والمهنية لاتزال تشوبها نقائص وثغرات منعت من الوصول إلى الهدف المسطّر من تبني معايير التدقيق الجزائرية رغم ما عرفته هذه الأخيرة من إصلاحات متتالية خلال السنوات الأخيرة, غير أنّ هذا لا ينفي حقيقة أنّ الإصلاحات الّتي عرفتها البيئة المهنية, تسير في الإتجاه الصحيح لتحقيق الهدف المنشود من التبنّي, ونفّسر هذا بالإقتراب الشديد لإتجاه أفراد العيّنة من الموافقة على الفرضية الموضوعة.

2.3.3.3 تحليل نتائج المحور الثاني:

يتعلّق المحور الثاني بالفرضية الثانية الّتي جاء فيها أنّ: معايير التدقيق الجزائرية مكمّلة لمعايير الأداء المهني وقدّمت إضافات جديدة للمهنة حفّزت محافظ الحسابات والخبير المحاسب على العمل بها, نتائج هذا المحور تضمّنها الجدول رقم (9). أنظر الجدول (9).

من خلال النتائج المستخلصة من الجدول رقم (9) نجد أنّ عمل محافظ الحسابات أصبح أكثر مردودية وذو جودة عالية ومقاربا للممارسات المهنية الدولية مما أدّى إلى تدعيم دوره الإقتصادي وهو ما يعّد بدوره سببا محفّزا له للإعتماد عليها أثناء مزاولة مهنته, وهذا ما أكّدته إجابات أفراد العيّنة حول هذه العبارة, حيث بلغ المتوسّط الحسابي 3.69 وهو ينتمي إلى الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.4-4.2), الّتي تدلّ على الموافقة.

كما أنّ معايير التدقيق الجزائرية سمحت بالحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة بغية تقديم تقرير كاف وملائم, كما أنّها عزّزت أيضا من حماية حقوق محافظ الحسابات والخبير المحاسب من خلال المعيار 210 الّذي يمنع الوقوع في التوقعات المختلفة وسوء الفهم بتحديد الأتعاب والمهام مسبقا, حيث بلغ المتوسّط الحسابي لهاتين العبارتين 3.47 وهذا مايبيّن أنّها قدّمت إضافات جديدة للوسط المهني.

وبالنّظر إلى المتوسّطات الحسابية لعبارات المحور ككل, نلاحظ أنّها تتراوح ما بين (3.33-3.75), وهي متوافقة مع الفئة الدّالة على الإيجاب, حيث بلغ المتوسّط الحسابي للعبارة (6) 3.75 وهي أعلى قيمة للمتوسّطات الحسابية لهذا المحور, كما أنّها تنتمي إلى الفئة الثانية من سلم ليكارت الخماسي الدّالة على الموافقة.

إذ يتبيّن لنا أنّ أغلبيّة أفراد العيّنة يوافقون بالإيجاب على أغلبيّة عبارات المحور الثاني, حيث بلغ المتوسّط الحسابي للمحور ككل 3.50 أي أنّه ينتمي إلى الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.4-4.2) الّتي تشير إلى درجة الموافقة.

كما نلاحظ أنّ الإنحراف المعياري بلغ 0.151 إذ أنّها تعّد قيمة منخفضة تعبّر عن تجانس و عدم تشتّت الإجابات.

فيتّضح لنا أنّ أغلبيّة أفراد العيّنة يتجهون ويؤكّدون على أنّ معايير التدقيق الجزائرية مكمّلة وليست بديلة عن معايير الأداء المهني في الجزائر وهذا ماتضمّنته هذه الفرضية.

و بالتّالي نختم تفسير نتائج عبارات المحور الثاني باستنتاج أنّ أفراد العيّنة يوافقون بالإيجاب على الفرضية الثانية الّتي نصّت على أنّ: معايير التدقيق الجزائرية مكمّلة لمعايير الأداء المهني وقدّمت إضافات جديدة للمهنة حفّزت كل من محافظ الحسابات والخبير المحاسب الجزائري على العمل بها.

3.3.3.3 تحليل نتائج المحور الثالث:

يتعلّق المحور الثالث بالفرضية الثالثة الّتي نصّت على أنّ: محافظ الحسابات والخبير المحاسب يستطيع مزاولة مهنته بالإعتماد على معايير الأداء المهني ومعايير التدقيق الجزائرية معا, والجدول رقم (10) تضمّن إجابات هذا المحور. أنظر الجدول (10).

من خلال النتائج المتحصّل عليها من الجدول رقم (10) نجد أنّ تبنّي: NAA جاء كتحيّين للتوصيات السّته مع متغيّرات البيئة المهنية والتطوّرات الإقتصادية الرّاهنة, وهذا استنادا إلى المتوسّط الحسابي الّذي بلغ 3.47 والمنتمي للفئة الثانية من سلم ليكارت الخماسي الدّالة على درجة الإيجاب بموافقة.

لقد اتفق أغلبيّة أفراد العيّنة على أنّه بالعمل بالتّوصيات السّته يتمّ توحيد الممارسات على الصعيد المحلي فقط وباعتماد NAA معها يتمّ توحيدها مع الصعيد الدولي, وهذا ما أكّده المتوسّط الحسابي3.57 والّذي يفسّر وفقا لسلم ليكارت الخماسي بدرجة موافقة.

كما أجمع اغلبيّة أفراد العيّنة على أنّ كل من محافظ الحسابات والخبير المحاسب يستطيع العمل بـ NAA والتّوصيات السّته معا كون أنّ البيئة تسمح بذلك, وهذا من خلال المتوسّط الحسابي 3.57 والّذي يدلّ على درجة الموافقة بالإيجاب.

بالإطّلاع على المتوسّط الحسابي للعبارة الأولى من المحور الثالث: "بتبني NAA أصبح كل من محافظ الحسابات والخبير المحاسب مستغنيا عن معايير الأداء المهني", والبالغ 3.59 والّذي يشير إلى الموافقة على هذه العبارة, والمتوسّط الحسابي الّذي بلغ 3.69 و الخاص بالعبارة الّتي تنّص على "أنّ كل من محافظ الحسابات والخبير المحاسب يكتفي بالتّوصيات السّته لعدم استطاعته الإعتماد على NAA كونها غير كاملة الإصدار", والدّال أيضا على الموافقة لهذه العبارة, نستنتج أنّ معايير التدقيق الجزائرية تتوافق بشكل كبير مع معايير الأداء المهني, وهذا ما يؤّكد ما سبق طرحه في الجانب النظري من دراستنا.

من خلال النتائج المتحصّل عليها من الجدول رقم (10), يتبيّن لنا أنّ أغلبيّة أفراد العيّنة يوافقون بالإيجاب على أغلبيّة عبارات المحور الثالث, حيث بلغ المتوسّط الحسابي للمحور ككل 3.52 أي أنّه ينتمي إلى الفئة الثانية من مقياس ليكارت الخماسي (3.4-4.2), وهي الفئة التي تشير إلى درجة الموافقة.

كما نلاحظ أنّ الإنحراف المعياري بلغ 0.119 وهي قيمة منخفضة عبّرت عن تجانس وعدم تشتّت الإجابات.

إذن نستخلص أنّ إتجاه أفراد العيّنة هو القبول بالفرضية الثالثة الّتي تنصّ على: أنّ كل من محافظ الحسابات والخبير المحاسب يستطيع مزاولة مهنته بالإعتماد على معايير الأداء المهني ومعايير التدقيق الجزائرية معا.

بناءا على ما تمّ التوصّل إليه من خلال تحليل نتائج المحاور الثلاثة, نستنتج أنّ أفراد العيّنة يتجهون نحو الموافقة بالإيجاب على الفرضيات الثلاثة الموضوعة.

4. الخلاصة:

لقد خلصنا من خلال دراستنا, إلى أنّ عملية تبني معايير التدقيق الجزائرية كانت استجابة للتّطورات الإقتصادية والمهنية الرّاهنة, فكونها متوافقة مع البيئة التّشريعية المهنية الجزائرية, ومع معايير الأداء المهني المعمول بها, لا ينفي حقيقة أنّها أضافت شروحات وتفصيلات أكثر في بعض بنود هذه الأخيرة من جهة, وقدّمت بنود جديدة تماما من جهة أخرى.

وبالأخذ بعين الإعتبار أنّ تبنّيها كان في ظل سريان مفعول معايير الأداء المهني المعمول بها من قبل المهنيّين الجزائريّين من جهة, وامتيازها بخاصّية إختيارية وعدم إجبارية التّطبيق من جهة أخرى, تبلورت فكرة أنّها معايير مكمّلة وليست بديلة لمعايير الأداء المهني.

إذن وبفضل توافقها مع البيئة التشريعة الجزائرية كما ذكر سابقا, وباعتبارها معايير مكمّلة, أعطت المعايير الجزائرية للتدقيق إمكانية ومدى أوسع للمهنيّين بالعمل بها, أو بمعايير الأداء المهني أو بهما معا, ومن أبرز الإضافات المقدّمة منها نذكر:

- تحيّين معايير الأداء المهني بحكم أنّها قدّمت شروحات وتفصيلات أكثر ساعدت على مواصلة العمل بهذه الأخيرة خصوصا بعد ما عرفته الساحة التّشريعية من تغيّرات في السنوات المنصرمة.
- توحيد الممارسات المحلّية مع الممارسات الدولية.
- التّعزيز من الدور الإقتصادي لمحافظ الحسابات والخبير المحاسب.
- التّقليل من خطر التدقيق وخطر الفساد الإداري.
- نقل مفهوم مهنة التدقيق من مفهوم الإلزام القانوني إلى مفهوم الإلزام الإقتصادي.
- التّعزيز من حماية حقوق واستقلالية محافظ الحسابات والخبير المحاسب.

وعلى الرغم من هذه الإضافات, كان بوسعها تقديم إضافات أكثر في ظل بيئة مهنية مكيّفة ومعدّة بشكل أنسب ممّا هو عليه في الوقت الراهن, فوجب الإعتراف بوجود نقائص وثغرات تشوب البيئة المهنية الجزائرية, وأنّها غير ملائمة بالشكل الكافي لتحقيق الهدف المسطّر من عملية التّبني, والعمل على تقويم هذه الأخيرة يحقّق مردودية أكثر للأهداف المنتظرة من عملية تبنّي معايير التدقيق الجزائرية, لذا نقترح التّوصيات التّالية:

- العمل على إكمال إصدار ماتبقى من معايير تدقيق جزائرية.

- العمل على إصدار معايير تدقيق جزائرية ضمن جرائد رسمية أو سّن قوانين وتشريعات تنصّ على إلزامية وإجبارية العمل بها.

- وضع لجان مراقبة تسهر على حسن سير عملية تبنّيها على أرض الواقع وتضمن التّأكد من الإلتزام بالعمل بها.

- إصدار قوانين وتشريعات جديدة بعد دراسة معمّقة لواقع مهنة التدقيق الخارجي بالجزائر تهدف إلى تكييف أكثر للبيئة التشريعية لعملية التّبني, وتسمح بتجهيز بيئة قابلة وجاهزة لإصدار ما تبقى من معايير تدقيق جزائرية.

- إصدار معايير التدقيق الجزائرية بمراعاة الأولوية والحاجة النسبية لها.

- إصدار معايير تناسب البيئة المهنية الجزائرية أكثر من كونها مستوحاة بنسبة كبيرة من المعايير الدولية للتدقيق وأخذ الإختلاف البيئي بين الصعيدين الدولي والمحلّي بعين الإعتبار.

ملحق الجداول والاشكال البيانية :

الجدول (1): توافق المعايير الجزائرية للتدقيق مع البيئة التّشريعية للمهنة

معيار التدقيق الجزائري	ما يطابقه من مواد وتشريعات في البيئة التّنظيمية الجزائرية
المعيار210: عالج واجبات المدقّق للإتفاق مع الإدارة حول أحكام مهمّة التدقيق وشروطها وكذا تدوينها في رسالة المهمّة.	المواد21, 26, 35, 37 من القانون 10-01: تطرّقت على التّوالي وبالترتيب إلى مجال تدخل محافظ الحسابات وتطرّقت أيضا إلى أتعابه, تعيّين محافظ الحسابات على أساس دفتر الشروط, تحديد مدى وكيفيات أداء مهمّته وسيرورتها في إطار تعهده الوارد بدفتر الشروط, تحديد أتعابه في بداية المهمّة. المادّة: 3 و4 من القانون: 11-32 الهادف إلى تحديد كيفيات تعيّين محافظ الحسابات على أساس دفتر الشروط موضّحا جميع الحقوق والواجبات الملتزم بها من كلا الطرفين. التّوصية الأولى (قبول العهدة والدخول في العمل).
المعيار 230: عالج المسؤولية الّتي تقع على عاتق المدقّق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية مع فرض واجبات توثيق إضافية.	المادّة 40 من القانون 10-01: نصّت على ضرورة الإحتفاظ بملفات الزبائن لـ 10 سنوات من تاريخ إنتهاء العهدة, المادّتين 10 و11 من القانون التجاري: نصّت على مسك وتحيّين السجلات القانونية, والتّوصية الثانية(ملفات العمل).
المعيار 300: عالج إلتزامات المدقّق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية.	المادّة 35 من القانون 10-01: تطرّقت إلى مدى وكيفيات أداء مهمته وسيرورتها, والتّوصية الخامسة(إعداد خطة المهمّة أو برنامج العمل).
المعيار 500: عالج واجبات المدقق فيما يتعلق بوضع حيّز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه.	المواد31, 32, 33 من القانون 10-01: نصّت على ذلك كما سبق ذكره سالفا, القرار الصّادر في: 24 جوان 2013 والمتطرّق لجمع محافظ الحسابات للعناصر الأساسية المقنعة, التّوصية الثانية(ملفات العمل), التّوصية الخامسة(دراسة وتقيّيم الرقابة الداخلية), والتّوصية السادسة(جمع الأدّلة الكافية من خلال فحص الحسابات).
المعيار رقم 505 : عالج إستعمال المدقّق لإجراءات التّأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.	كل من المواد31, 32, 33 من القانون 10-01 والتّوصية الثانية(ملفات العمل).
المعيار 570: عالج إلتزامات المدقّق في تدقيق الكشوف المالية المتعلّقة بتطبيق فرضية استمرارية الإستغلال.	المادّة 23 من القانون10-01: تطرقت إلى إبلاغ المسيّرين والجمعية العامّة بأيّ أمر يقضي بعرقلة استمرارية الإستغلال, المادّة 25 الّتي نصّت على تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد لاستمرارية الإستغلال, المرسوم التّنفيذي:11-202 المحدّد لمعيار

	التّقرير حول استمرارية الإستغلال , والقرار الصادر في: 24 جوان 2013 المتطرّق إلى معيار التّقرير حول استمرارية الإستغلال.
المعيار 580: عالج إلزامية تحصّل المدقّق على التصريحات الكتابيّة من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية.	المادّة 21 من القانون 10-01: تطرّقت إلى تحديد الوسائل الموضوعة تحت تصرّف محافظ الحسابات, المادّتين 31 و33(نفس المضمون المذكور سابقا), والتّوصية الثانية(ملفات العمل).
المعيار 700: عالج تشكيل رأي حول الكشوف المالية وشكل ومضمون التّقرير الكتابي.	القرار الصادر في: 24 جوان 2013 المحدّد لمعايير تقارير محافظ الحسابات ومحتواها, والقرار الصادر في: 12 جوان 2014 المحدّد لكيفية وآجال تسليم التقارير, المادّة 21 المحدّدة لشروط تقديم التقارير, المادّة 25 من القانون 10-01 المحدّدة لأنواع التقارير, المرسوم التّنفيذي 11-202 الّذي يحدّد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها وآجالها وإرسالها, والتّوصية الثالثة(التقارير الواجب انجازها).

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مقرّرات إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق, التّوصيات السّته والقانون 10-01 والقوانين التكميلية الصادرة سنة 2011, 2013 و2014

الجدول (2): أهم التحديثات والإضافات الّتي قدّمتها معايير التدقيق الجزائرية للوسط المهني

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مقرّرات إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق, التّوصيات السّته والقانون 10-01 والقوانين التكميلية الصادرة سنة 2011, 2013 و2014

معيار التدقيق الجزائري	ما يطابقه من مواد وتشريعات في البيئة التّنظيمية الجزائرية	الإضافة المقدّمة من المعيار للمهنة
المعيار 530: عالج طريقة استخدام السّبر الإحصائي وغير الإحصائي لتحديد اختيار عيّنة ما ووضع فحوص لإجراءات الإختيار ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج السّبر.	المادّة 59 من القانون 10-01: تطرّقت إلى إلتزام محافظ الحسابات إلى الوسائل دون النتائج. التّوصيةالسادسة (فحص الحسابات عن طريق السّبر بعيّنات إحصائية أو غير إحصائية لإرجاع ذلك إلى التقدير المهني لمحافظ الحسابات).	تمّ بواسطة هذا المعيار توضيح وشرح أكثر للوسائل والأساليب المعتمدة في المعاينة فكانت الإضافة الجديدة للبيئة المهنية هي النّص على الأساليب الإحصائية وغير الإحصائية بطريقة صريحة وواضحة.
المعيار 560: عالج إلتزامات المدقّق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية.	المادّة 03 من القانون 10-01: تطرّقت إلى الإلتزام بالأحكام القانونية المعمول بها والّتي تحكم المحاسبة والسجّلات المحاسبية.	البيئة الجزائرية لا تلزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعيار الملائم هنا هو المعيار المحاسبي رقم 10, فجاء معيار التدقيق الجزائري بهذه الإضافة حول الأحداث اللاحقة ووضّح إلزامية وكيفية معالجتها.
المعيار 501: عالج مدى اعتبار المدقّق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة فيما يخص جوانب محدّدة تمسّ المخزونات والقضايا والنّزاعات.	التّوصية الثانية (ملفات العمل), التّوصية الخامسة (تقييم نظام الرقابة الداخلية), والتّوصية السادسة (فحص الحسابات وتجميع الأدلّة الكافية).	المعيار ككل يعّد إضافة مهمّة للبيئة المهنية للتدقيق وجاء تكميليا للتّوصيات السّته.
المعيار 540: عالج واجبات المدقّق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلّقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية.	عدم التطرّق لها أو تناولها.	المعيار ككل يعّد إضافة مهمة للبيئة المهنية للتدقيق.
المعيار 610: عالج شروط وفرصة انتفاع المدقّق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي باستثناء الحالات الّتي يقدّم فيها الأعضاء الفرديّين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقّق الخارجي في أداء إجراءات التدقيق.	التّوصية الخامسة (إستعمال أعمال المراجعين الداخليين والخبراء).	المعيار ككل يعّد إضافة مهمة للبيئة المهنية للتدقيق وجاء تكميليا للتّوصيات السّته.
المعيار 620: عالج واجبات المدقّق عند الإستعانة بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلّب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق وكذا كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير.	التّوصية الخامسة.	المعيار ككل يعّد إضافة مهمة للبيئة المهنية للتدقيق وجاء تكميليا للتّوصيات السّته.

الجدول (3): سلم ليكارت الخماسي لتحديد الإجابات

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1
المدى	4.2-5	3.4-4.2	2.6-3.4	1.8-2.6	1-1.8

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على نتائج Spss

الجدول (4): الخصائص الديموغرافية لعيّنة الدراسة

الخصائص الديموغرافية		التكرار	النسبة المئوية %	الخصائص الديموغرافية		التكرار	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	145	96,7	المستوى الوظيفي	خبير محاسب	6	4,0
	أنثى	5	3,3		محافظ حسابات	144	96,0
	المجموع	150	100		المجموع	150	100,0
العمر	من 36 إلى 40 سنة	20	13,3	المستوى الدراسي	تقني سامي	7	4,7
	من 41 إلى 45 سنة	25	16,7		ليسانس	115	76,7
	من 46 إلى 50سنة	19	12,7		دراسات عليا	16	10,7
	أكثر من 50 سنة	86	57,3		غير ذلك	12	8,0
	المجموع	150	100		المجموع	150	100
عدد سنوات الخبرة	من سنة إلى 5 سنوات	19	12,7	عدد سنوات الخبرة	من 15 سنة إلى 20 سنة	45	30,0
	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	23	15,3		أكثر من 20 سنة	44	29,3
	من 10 سنوات إلى 15 سنة	19	12,7		المجموع	150	100,0

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على نتائج Spss

الجدول (5): معاملات الثبات للمحاور وللإستبيان ككل

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول	10	0.930
المحور الثاني	7	0.896
المحور الثالث	7	0.915
كل المحاور	24	0.986

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على نتائج Spss

الجدول (6): معاملات الثبات لعبارات المحاور

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
رقم العبارة	ألفا كرونباخ	رقم العبارة	ألفا كرونباخ	رقم العبارة	ألفا كرونباخ
1	0.922	1	0.873	1	0.896
2	0.919	2	0.881	2	0.896
3	0.921	3	0.886	3	0.897
4	0.922	4	0.880	4	0.899
5	0.925	5	0.876	5	0.903
6	0.921	6	0.881	6	0.915
7	0.920	7	0.883	7	0.912
8	0.9230				
9	0.9280				
10	0.9260				

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على نتائج Spss

الجدول (7): معاملات إرتباط بيرسون للمحاور الثلاثة

الدلالة 0.01	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	1	**0.838	**0.860
المحور الثاني	**0.838	1	**0.955
المحور الثالث	**0.860	**0.955	1

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على نتائج Spss

الجدول (8): الإجابات حول عبارات المحور الأول

رقم العبارة	العبارات	الترميز وفقا لسلم ليكارت الخماسي					المتوسّط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	التّشريعات والقوانين الجزائرية المنظّمة للمهنة لاتتعارض مع محتوى NAA ممّا يدعم قابلية تطبيقها في الواقع.	14	27	49	24	36	3.27	1.269	محايد
2	كل من القانون 10-01 وما تلاه من مراسيم وقرارات جاءت لخلق بيئة مهنية تمتاز بمهنيّين ذوي تأهيل علمي وكفاءة مهنية ترفع من واقع مستوى الأداء المهني بالجزائر.	11	27	55	27	30	3.25	1.183	محايد
3	تبني NAA أخذ بعين الإعتبار الممارسة المهنية في الجزائر بعدم إلغاءه للمنهجية السابقة.	10	19	46	38	37	3.49	1.186	موافق
4	مبرّر تبني NAA هو قانوني وليس إقتصادي مثله مثل مهنة التدقيق.	13	23	57	30	27	3.23	1.172	محايد
5	تمّ تبني NAA في التجربة الجزائرية عكس التجارب الدولية الأخرى ومتأخرا عنها كون أنّ البيئة الجزائرية تبنّت ولم تصدر SCFخاص بها لذا استوجب عليها أيضا تبني NAA من ISA.	7	38	53	19	33	3.29	1.186	محايد
6	تبني NAA جاء في بيئة لم تمنحها خاصّية إجبارية التّطبيق كونها صدرت في مقرّرات وليس في جرائد رسمية.	10	31	47	11	51	3.41	1.322	موافق
7	تبني NAA المستوحاة من ISA وموافقة لها لم يأخذ بعين الإعتبار اختلاف البيئة المهنية المحلّية عن الدولية.	16	23	36	36	39	3.40	1.310	موافق
8	رغم كل التشريعات والقوانين الصادرة لا تزال البيئة المهنية تشوبها النّقائص وغنّية بالثّغرات الّتي تعيق تقدّم مستوى المهنة والرّقي به إلى المستوى الدولي.	7	29	40	28	46	3.51	1.241	موافق
9	تبني NAA كان الحل الأمثل للرّقي بمستوى الممارسة المهنية بالجزائر.	13	20	41	27	49	3.53	1.304	موافق
10	لم يتم إكمال إصدار 20 معيار الباقي من NAA لعدم جاهزية البيئة الحالية لتطبيقها.	13	9	46	35	47	3.63	1.229	موافق
	المؤشرات الإحصائية للمحور الأول ككل						3.40	0.145	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على نتائج برنامج SPSS

الجدول (9): إجابات عيّنة الدراسة حول المحور الثاني

رقم العبارة	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسّط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
1	عزّزت NAA من حماية حقوق محافظ الحسابات والخبير المحاسب من خلال المعيار 210 الّذي يمنع الوقوع في التوقعات المختلفة وسوء الفهم بتحديد الأتعاب و المهام مسبقا.	12	21	44	31	42	3.47	1.257	موافق
2	ساعدت NAA على تعزيز وزيادة استقلالية محافظ الحسابات والخبير المحاسب وذلك بتقليل أثر حجم أتعابه الّتي من شأنها أيضا التأثير على جودة الخدمة من خلال المعيار 210.	16	19	55	24	36	3.30	1.263	محايد
3	أصبح عمل محافظ الحسابات أكثر مردودية وذو جودة عالية ومقاربا للممارسات المهنية الدولية, فعزّزت NAA من دور محافظ الحسابات إقتصاديا.	15	12	33	34	56	3.69	1.316	موافق
4	تبني NAA خلق بيئة عمل تنافسية لمحافظي الحسابات وأتاح فرصة أكثر للمستحدثين منهم باللّجوء لدفتر الشروط ونظام المناقصة.	20	8	55	32	35	3.36	1.271	محايد
5	تبني NAA ساهم في تكييف ممارسة المهنة مع الواقع الدولي برفع مستوى مخرجات التدقيق المحلّية ومضاهاتها بالدولية.	17	17	44	43	29	3.33	1.235	محايد
6	NAA معايير التدقيق الجزائرية مكمّلة وليست بديلة عن معايير الأداء المهني الّتي تضمّنها القرار 94 /02/ SPM/103	10	10	31	56	43	3.75	1.142	موافق
7	يسمح تطبيق NAA بالحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة بغية تقديم تقرير كاف و ملائم.	15	8	52	42	33	3.47	1.185	موافق
	المؤشرات الإحصائية للمحور الثاني ككل						3.50	0.151	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على نتائج برنامج SPSS

الجدول (10): إجابات عيّنة الدراسة عن المحور الثالث

رقم العبارة	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسّط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام
1	بتبني NAA أصبح محافظ الحسابات والخبير المحاسب مستغنيا عن معايير الأداء المهنية.	10	12	52	32	44	3.59	1.183	موافق
2	يستطيع محافظ الحسابات والخبير المحاسب العمل بـ NAA والتّوصيات السّته كون أنّ البيئة تسمح بذلك (المادّة 83 من القانون 10-01 لم تلغها).	12	10	49	38	41	3.57	1.189	موافق
3	بالعمل بالتّوصيات السّته يتم توحيد الممارسات على الصعيد المحلي فقط وباعتماد NAA معها يتم توحيدها مع الصعيد الدولي.	9	16	44	42	39	3.57	1.161	موافق
4	تبني NAA جاء كتحيّين للتوصيات السّته مع متغيّرات البيئة المهنية والتطورات الإقتصادية الرّاهنة.	12	21	44	31	42	3.47	1.257	موافق
5	جاءت NAA بشروحات وتفصيلات أكثر ساعدت على مواصلة العمل بالتوصيات السّته في الوقت الحالي.	16	19	55	24	36	3.30	1.263	محايد

6	محافظ الحسابات يكتفي بالتوصيات الّسته لعدم استطاعته الإعتماد على NAA كونها غير كاملة الإصدار.	15	12	33	34	56	3.69	1.316	موافق بشدة
7	كل من المعيار 210, 230, و505 ساهم في حماية حقوق محافظ الحسابات أكثر من قبل وبتقليل خطر التدقيق وخطر الفساد الإداري.	20	8	55	32	35	3.36	1.271	موافق
	المؤشرات الإحصائية للمحور الثالث ككل						3.52	0.119	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على نتائج برنامج SPSS

5. الإحالات والمراجع :

- زوهري جليلة. (2015). أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر. مجلة الباحث الإقتصادي، 03، الصفحات 52-73.
- سفاحلو رشيد. (2017). أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق و المراجعة في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة- اطروحة دكتوراه-. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير,جامعة حسيبة بن بوعلي,الشلف.
- محمد بوتين. (2005). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- المقرر رقم 002 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق. (04 02, 2016). الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.
- المقرر رقم 150 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق. (11 10, 2016). الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.
- المقرر رقم 23 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق. (15 03, 2017). الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.
- المقرر رقم 77 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق. (24 09, 2018). الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.
- صنهاجي وهيبة، عوادي عبد القادر ، و عمامرة محمد العيد. (2017). أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 01، 423-436.
- بكيحل عبد القادر. (2018). أهمية تبني المعايير الدولية للتدقيق في البيئة الإقتصادية الجزائرية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 14، الصفحات 121-132.
- سعيدي زهير. (2017). معايير إعداد التقرير في الجزائر ومدى تطابقها مع معايير التدقيق الدولية-دراسة نظرية تحليلية-. الآفاق للدراسات الإقتصادية، 02، الصفحات 185-202.
- نشوان اسكندر. (2016). معيقات تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات المساهمة الخصوصية الموجودة في فلسطين وطرق معالجتها. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 30، الصفحات 1036-1072.
- *Statistic how to*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 *05, 2021 a 17h33*، من *https://www.statistichowto.com*

6. ملاحق : استبانة

القسم الأول:البيانات الشّخصية و الوظيفية: ضع العلامة X في الخانة المناسبة:

1.الجنس : ذكر: ☐ أنثى : ☐

2.العمر : من 36 إلى 40 سنة :☐ من 41 إلى 45 سنة: ☐ من 46 إلى 50سنة: ☐ أكثر من 50 سنة: ☐

3.المستوى التعليمي: تقني سامي: ☐ ليسانس: ☐ دراسات عليا:☐ غير ذلك: ☐

4.المستوى الوظيفي: محافظ حسابات : ☐ خبير محاسب : ☐

5.عدد سنوات الخبرة: من سنة إلى 5 سنوات: ☐ من 6سنوات إلى 10سنوات: ☐ من 10 سنوات إلى 15 سنة: ☐

من 15 سنة الى 20 سنة: ☐ أكثر من 20 سنة: ☐

القسم الثاني : محاور الدراسة

المحور الأول: يهدف هذا السؤال إلى معرفة مدى تكيّيف البيئة المهنية الجزائرية وإعدادها لتبني معايير التدقيق الجزائرية.						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التّشريعات والقوانين الجزائرية المنظّمة للمهنة لا تتعارض مع محتوى NAA ممّا يدعّم قابلية تطبيقها في الواقع.					
2	كل من القانون 10-01 وما تلاه من مراسيم وقرارات جاءت لخلق بيئة مهنية تمتاز بمهنيّين ذوي تأهيل علمي وكفاءة مهنية ترفع من واقع مستوى الأداء المهني بالجزائر.					
3	تبني NAA أخذ بعين الإعتبار الممارسة المهنية في الجزائر بعدم إلغاءه للمنهجية السابقة.					
4	مبرّر تبني NAA هو قانوني وليس إقتصادي مثله مثل مهنة التدقيق.					
5	تّم تبني NAA في التجربة الجزائرية عكس التجارب الدولية الأخرى ومتأخرا عنها كون أنّ البيئة الجزائرية تبنّت و م تصدر SCF خاص بها لذا استوجب عليها أيضا تبني NAA من ISA.					
6	تبني NAA جاء في بيئة لم تمنحها خاصية إجبارية التّطبيق كونها صدرت في مقرّرات وليس في جرائد رسمية.					
7	تبني NAA المستوحاة من ISA وموافقة لها لم يأخذ بعين الإعتبار إختلاف البيئة المهنية المحلية عن الدولية.					
8	رغم كل التّشريعات والقوانين الصادرة لا تزال البيئة المهنية تشوبها النّقائص وغّنية بالثّغرات الّتي تعيق تقدّم مستوى المهنة والرّقي به إلى المستوى الدولي.					
9	تبنّي NAA كان الحل الأمثل للرّقي بمستوى الممارسة المهنية بالجزائر.					
10	لم يتم إكمال إصدار 20 معيار الباقي من NAA لعدم جاهزية البيئة الحالية لتطبيقها.					

المحور الثاني: معايير التدقيق الجزائرية مكملة لمعايير الأداء المهني وقدّمت إضافات وشروحات جديدة للمهنة حفّزت محافظ الحسابات والخبير المحاسب الجزائري على العمل بها						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عزّزتNAA من حماية حقوق محافظ الحسابات من خلال المعيار 210 الّذي يمنع الوقوع في التوقعات المختلفة وسوء الفهم بتحديد الأتعاب والمهام مسبقا.					
2	ساعدت NAA على تعزيز وزيادة استقلالية محافظ الحسابات وذلك بتقليل أثر حجم أتعابه الّتي من شأنها أيضا التأثير على جودة الخدمة من خلال المعيار 210.					
3	أصبح عمل محافظ الحسابات أكثر مردودية وذو جودة عالية ومقاربا للممارسات المهنية الدولية فعزّزت NAA من دور محافظ الحسابات إقتصاديا.					
4	تبني NAA خلق بيئة عمل تنافسية لمحافظي الحسابات وأتاح فرصة أكثر					

	للمستحدثين منهم باللّجوء لدفتر الشروط ونظام المناقصة.					
5	تبني NAA ساهم في تكيّيف ممارسة المهنة مع الواقع الدولي برفع مستوى مخرجات التدقيق المحلّية ومضاهاتها بالدولية.					
6	معايير التدقيق الجزائرية مكمّلة وليست بديلة عن معايير الأداء المهني الّتي تضمّنها القرار 94 /02/ SPM/103.					
7	يسمح تطبيق NAA بالحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة بغية تقديم تقرير كاف وملائم.					

المحور الثالث : يستطيع كل من محافظ الحسابات والخبير المحاسب مزاولة مهنته بالإعتماد على معايير الأداء المهني ومعايير التدقيق الجزائرية معا.						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	بتبنيّ NAA أصبح محافظ الحسابات والخبير المحاسب مستغنيا عن معايير الأداء المهنية (التّوصيات السّته).					
2	يستطيع محافظ الحسابات العمل بـ NAA والتّوصيات السّته كون أنّ البيئة تسمح بذلك (المادة 83 من القانون 10-01 لم تلغها).					
3	بالعمل بالتّوصيات السّته يتم توحيد الممارسات على الصعيد المحلي فقط وبإعتماد NAA معها يتم توحيدها مع الصعيد الدولي.					
4	تبنّي NAA جاء كتحيّين للتوصيات السّته مع متغيّرات البيئة المهنية والتطورات الإقتصادية الرّاهنة.					
5	جاءت NAA بشروحات وتفصيلات أكثر ساعدت على مواصلة العمل بالتوصيات السّته في الوقت الحالي.					
6	محافظ الحسابات يكتفي بالتوصيات السّته لعدم استطاعته الإعتماد على NAA كونها غير كاملة الإصدار.					
7	كل من المعيار 210 , 230, و505 ساهم في حماية حقوق محافظ الحسابات أكثر من قبل وبتقليل خطر التدقيق وخطر الفساد الإداري.					